

٦

دُسْتُوْر

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

شبكة
مركز محمد حادي اليعقوبي
العمري

مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رسدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول :

الاصول العامة :

الاصل الاول :

حكومة ايران : جمهورية اسلامية ، صوّت عليها الشعب الايراني
بالايجاب باكثرية : ٩٨ / ٢ % في الاستفتاء الشعبي الذي اجري في العاشر

(٩٧)

والحاد ي عشر من شهر فروردين من سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجرية شمسية ، الموافق للاول والثاني من شهر جمادى الاولى سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين هجرية قمرية بعد ثورته الاسلامية المظفرة بقيادة مرجع التقليد العظيم آية الله العظمى الامام الخميني . وذلك لاعتقاد القديم والقويم بضرورة حكم الحق والعدل والقرآن الكريم .

الاصل الثاني :

الجمهورية الاسلامية : نظام يؤمن ويضمن القسط والعدل ، والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ووحدة الامة . من طرق :

أ- الاجتهاد المستمر للفقهاء الحائزين على الشرائط على اساس الكتاب و سنة المعصومين سلام الله عليهم اجمعين .

ب- الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب البشرية المتطورة ، والسعي في سبيل تطويرها .

ج- نفي الظلم والأنظلام والتسلط وقبول السلطة الظالمة . قائماً على اساس الايمان بـ :

أ- الله الواحد ((لا اله الا الله)) وتخصيص الحكم والتشريع به ، ووجوب التسليم له .

٢- الوحي الالهي ودوره الاساسي في تبين القوانين الالهية .

٣- المعاد ودوره البناء في المسيرة التكاملية للانسان الى الله .

٤- عدالة الله في التكوين والتشريع .

٥- الامامة والولاية المستمرة ودورها الاساسي في استمرارية الثورة الاسلامية .

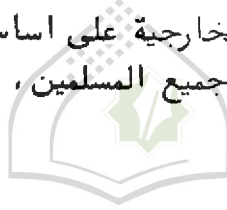
٦- كرامة الانسان وحرية مع مسؤوليته امام الله تعالى .

الاصل الثالث:

للوصول الى الاهداف المذكورة في الاصل الثاني فان الدولة في الجمهورية الاسلامية الايرانية مكلفة بان تعمل بجميع امكانياتها في الامور التالية:

- ١- ايجاد الجو المساعد لنمو الفضائل الاخلاقية على اساس الايمان والتقوى ومكافحة جميع مظاهر الفساد والباطل .
- ٢- تنمية مستوى الوعي العام على جميع الاصعدة ، بالاستفادة الصحيحة من المطبوعات ووسائل الاعلام الجماعية وغيرها .
- ٣- التعليم والتربية والتربية البدنية المجانية للجميع ، في جميع المراحل ، وتسهيل وتعميم التعليم العالي .
- ٤- تقوية روح التحقيق والتتبع والابتكار في جميع الاصعدة العلمية والفنية والثقافية والاسلامية ، عن طريق تأسيس مراكز التحقيق ، وترغيب المحققين .
- ٥- الطرد الكامل للاستعمار وصد نفوذ الاجانب .
- ٦- نفي كل استبداد وديكتاتورية فردية وطبقية .
- ٧- تأمين الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القوانين .
- ٨- مشاركة عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
- ٩- رفع التمييزات غير الصحيحة واثاحة الفرص العادلة للجميع ، في جميع الاصعدة المادية والمعنوية .
- ١٠- ايجاد نظام اداري صحيح ، وحذف التشكيلات غير الضرورية .
- ١١- التأييد الكامل لجهاز الدفاع الوطني عن طريق التعليم العسكري العام لحفظ الاستقلال ووحدة الاراضي والنظام الاسلامي للسولة .

- ١٢- تأسيس اقتصاد صحيح وعادل طبق الضوابط الاسلامية
 لأيجاد الرفاه ورفع الفقر وجميع انواع الحرمان في التغذية والمسكن
 والعمل والصحة والتأمين .
- ١٣- تأمين الحاجات الوطنية في العلوم والفنون والصناعات
 والزراعات والامور العسكرية وامثالها .
- ١٤- تأمين حقوق الافراد من الرجال والنساء من جميع الجهات
 وايجاد الأمن القضائي العادل للجميع ، وتساويهم امام القانون .
- ١٥- توسعة وتحكيم الأخوة الاسلامية والتعاون العام بين جميع
 الناس .
- ١٦- تنظيم السياسة الخارجية على اساس الموازين الاسلامية ،
 والألتزام الأخوي بالنسبة الى جميع المسلمين ، والدفاع بكل سخاء عن
 المستضعفين في العالم .



الأصل الرابع :

جميع القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية
 والادارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها ، يجب ان تكون على
 اساس الموازين الاسلامية ، وهذا الاصل حاكم على اطلاق او عموم
 جميع اصول الدستور وسائر القوانين والمقررات الاخرى . وتشخيص هذا
 الامر على عاتق الفقهاء في : ((شوري المحافظة)) .

الأصل الخامس :

ان ولاية الامر وامامة الامة في الجمهورية الاسلامية الايرانية في زمن
 غيبة ولي العصر ((عجل الله تعالى فرجه)) تكون على عاتق الفقيه
 العادل ، التقى ، العارف بزمانه ، الشجاع ، المدير ، والمدبر ، الذي

عرفته اكثرية الامة بالقيادة وتلقته بالقبول ، واذا لم يكن لاحد من الفقهاء هذه الاكثرية المتقبلة يتعهد بها القائد او: ((شورى القيادة)) المركبة من فقهاء حائزين على الشرائط المذكورة اعلاه ، طبق الاصل السابع بعد المائة .

الاصل السادس :

يجب ان تدار امور الدولة في الجمهورية الاسلامية الايرانية بالاعتماد على الرأي العام عن طريق الانتخابات : انتخاب رئيس الجمهور ، ووكلاء المجلس الوطني للشورى ، واعضاء لجان الشورى ، وامثالها او عن طريق الاستفتاء في الموارد المعينة في سائر اصول هذا الدستور .

الاصل السابع :

طبقاً لأوامر القرآن الكريم : ((وامرهم شورى بينهم)) و : ((شاورهم في الامر)) نقرر ان تكون لجان الشورى : المجلس الوطني للشورى ، وشورى المحافظات ، والاقضية ، والنواحي ، والمدن ، والمحلات ، والقرى وامثالها من اركان التصميم لأدارة امور الدولة . وسيعين هذا الدستور والقوانين المنشأة على اساسه موارد تشكيلها وكيفية وحدود اختياراتها ووظائفها .

الاصل الثامن :

ان الدعوة الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجمهورية الاسلامية الايرانية وظيفة عامة متقابلة : على الناس بعضهم لبعض ، وعلى الدولة للامة ، وعلى الامة للدولة . وسيعين القانون شرائطها وحدودها وكيفية : ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف

وينهون عن المنكر)) .

الاصل التاسع:

ان الحرية والاستقلال ووحدة اراضي الوطن في الجمهورية الاسلامية
الایرانية لا يمكن ان ينفك بعضها عن بعض ، وان الحفاظ عليها من
وظائف الدولة وآحاد الأمة ، ولا يحق لأحد او جماعة او ذي منصب ان
يقدم اقل قدح في الاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري
ووحدة الاراضي باسم الحرية ، ولا يحق لأي مقام ان يسلب الحريات
المشروعة بحجة الحفاظ على الاستقلال ووحدة الاراضي ، حتى بوضع
القوانين او المقررات .

الاصل العاشر:

بما ان الاسرة : وحدة اساسية للمجتمع الاسلامي ، يجب ان تكون
جميع القوانين والقرارات والبرامج المرتبطة بها في سبيل تسهيل تشكيل
الاسرة والحفاظ عليها وعلى طهارتها وتحكيم اواصر العلاقات العائلية
على اساس الحقوق والاخلاق الاسلامية .

الاصل الحادي عشر:

بحكم الآية الكريمة: ((ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون))
فان جميع المسلمين امة واحدة ، والدولة في الجمهورية الاسلامية الایرانية
مكلفة بان تجعل سياستها الخارجية على اساس اتحاد الامم المسلمة
وأبلائهم ، وتسعى بشكل متواصل لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية
والثقافية للعالم الاسلامي .

الاصل الثاني عشر:

انّ الدين الرسمي لأيران هو: الاسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري . وهذا الاصل غير قابل للتغيير الى الأبد .
والمذاهب الاخرى الاسلامية : الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي لها الكرامة التامة ، ولأتباعها الحرية في العمل بمذاهبهم وفقاً لمذاهبهم ، ولهم الرسمية في التعليم والتربية الدينية والاحوال الشخصية : (الزواج والطلاق والارث والوصية) والدعاوى المرتبطة بها في المحاكم الرسمية ، وفي كل منطقة كانت الاكثرية لأتباع كل من هذه المذاهب تكون القرارات المحلية - في حدود اختيارات لجان الشورى - وفقاً لذلك المذهب ، مع المحافظة على حقوق اتباع سائر المذاهب .

الاصل الثالث عشر:

الأيرانيون الزرد اشتيون واليهود والمسيحيون ، هم الأقليات الدينية الوحيدة المعترف بها ، ولهم الحرية في حدود القانون للعمل بدینهم ، وفي الاحوال الشخصية والتعليم الديني يعملون بدینهم .

الاصل الرابع عشر:

انّ دولة الجمهورية الاسلامية الايرانية والمسلمين مكلفون بالنسبة الى الافراد من غير المسلمين بحكم الآية الشريفة : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين)) ان يعاملوهم بالاخلاق الحسنة والقسط والعدل الاسلامي وان يراعوا حقوقهم الانسانية . وانما يعتبر هذا الاصل في حق الذين لا يضادون الاسلام والجمهورية الاسلامية الايرانية ولا يتآمرون عليهما .

الفصل الثاني :

اللغة والخط والتاريخ والعلم الرسمي للدولة .

الاصل الخامس عشر :

انّ اللغة والخط الرسمي والمشارك لشعب ايران : الفارسية ، ويجب ان تكون الاسناد والمكاتبات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والخط . ولكن لا مانع من الاستفادة والأفادة من اللغات المحلية والقومية في المطبوعات ووسائل الاعلام الجماعية وتدریس ادبهم في المدارس الى جنب اللغة الفارسية .

في كتابخانه مدرسه نيشه ليه

الاصل السادس عشر :

بما انّ لغة القرآن والعلوم والمعارف الاسلامية عربية ، واللغة الفارسية قد اختلطت وامتزجت بها ، يلزم ان تدرس هذه اللغة (العربية) بعد دورة الدراسة الابتدائية الى آخر الدورة المتوسطة في جميع الصفوف وجميع الاقسام .

الاصل السابع عشر :

مبدأ التاريخ الرسمي للدولة : هجرة رسول الاسلام ((صلى الله عليه وآله وسلم)) وكلا التاريخين الهجريين : القمري والشمسي معتبران ، ويتعين الهجري الشمسي للعمل به في دوائر الدولة . والعطلة الرسمية : يوم الجمعة .

الاصل الثامن عشر:

العَلَمَ الرسمي لايران يكون بالألوان : الخضراء والبيضاء والحمراء مع شعار الجمهورية الاسلامية و : ((الله اكبر)) .
x x x

الفصل الثالث:

حقوق الشعب

الاصل التاسع عشر:

انّ الشعب الايراني من اي قبيلة وقومية كانوا يتمتعون بحقوق متساوية ، ولا يكون اللون والعنصر واللغة وامثالها سبباً للتمييز .

الاصل العشرون :

يتمتع جميع افراد الامة رجالاً ونساءً بحماية القانون على السواء بجميع الحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مع رعاية الموازين الاسلامية .

الاصل الحادي والعشرين :

على الدولة ان تضمن للمرأة بحقوقها من جميع الجهات مع رعاية الموازين الاسلامية ، وان تعمل في سبيل ذلك بما يلي :
١- ايجاد الارضية المساعدة لنمو شخصية المرأة ، واحياء حقوقها المادية والمعنوية .
٢- حماية الامومة لاسيما في دور الحمل وحضانة الاولاد ، ورعاية

اليتامى .

- ٣- ايجاد المحاكم الصالحة لحفظ كيان الاسرة وبقائها .
- ٤- تأسيس تأمين خاص للأرامل والعجائز واللواتي لا يكفلهن احد .
- ٥- تفويض القيومية على الاولاد للامهات الصالحات لصالح الاولاد عند فقد الولي الشرعي .

الاصل الثاني والعشرين :

الناس ذوا حصانة على انفسهم واموالهم وحقوقهم ومساكنهم واعمالهم من تعرّض الآخريين لهم ، الا فيما يسمح القانون بنقضها فيه .

الاصل الثالث والعشرين :

يمنع تفتيش العقائد ، ولا يجوز التعرّض ومعاخذة احد بعقيدته .

الاصل الرابع والعشرين :

للمنشورات والمطبوعات الحرية في المواضيع الا ان يخلّ الموضوع بحقوق العامة او مباني الدين ، وتفصيل ذلك على القانون .

الاصل الخامس والعشرين .

يمنع فحص وحبس الرسائل ، وتسجيل وافشاء المكالمات الهاتفية ، والتلغرافية والتلكس ، وحذف شيء منها وعدم ارسالها او عدم ايصالها واستراق السمع منها وجميع انواع التجسس ، الا بحكم القانون .

الاصل السادس والعشرين :

يشترط في حرية الاحزاب والجمعيات والاتحاديات السياسية والمهنية والهيئات الاسلامية او الاقليات الدينية المعترف بها : ان لا تنقض اصول الاستقلال والحرية والوحدة الشعبية والوطنية وموازن الاسلام واساس الجمهورية الاسلامية . لا يجوز منع احد عن الاشتراك فيها او اجبار احد على ذلك .

الاصل السابع والعشرين :

يسمح بتشكيل الاجتماعات والمسيرات بدون حمل السلاح ، شريطة ان لا تخل بمباني الاسلام .

الاصل الثامن والعشرين :

يحق لكل احد ان يختار العمل الذي يريد ، ولا يخالف الاسلام والمصالح العامة وحقوق الآخرين .
وعلى الدولة ايجاد فرص العمل والامكانات المتساوية لاشغال العمال مع رعاية حاجة المجتمع الى مختلف الاشغال .

الاصل التاسع والعشرين :

انّ التمتع بحق التأمين الاجتماعي للتقاعد والبطالة والشيخوخة والعجز عن العمل واليتم او فقد الكفيل وابن السبيل والحوادث والطوارئ والحاجة الى الخدمات الصحية والعلاجية والفحص والمراقبة الطبيعية ، من الحقوق العامة .

وعلى الدولة ان تؤمن وتضمن هذه الخدمات المذكورة اعلاه لكل فرد

فرد من ابناء الوطن عن طريق الارباح العامة وما يحصل من مشاركة الامة طبقاً للقوانين .

الاصل الثلاثون :

الدولة مكلفة بتهيئة وسائل التعليم والتربية المجانية لجميع الامة الى آخر المرحلة المتوسطة ، وبتهيئة وسائل التعليم العالي الى حد الاكتفاء الذاتي للدولة ، بصورة مجانية .

الاصل الحادي والثلاثين :

ان امتلاك مسكن متناسب مع الحاجة حق كل فرد واسرة إيرانية ، فالدولة مكلفة بتهيئة ارضية تنفيذ هذا الاصل مع رعاية الأولوية للاكثر حاجة سيما القرويين والعمال .

الاصل الثاني والثلاثين :

لا يجوز اعتقال اي شخص الا بحكم القانون ، وعند الاعتقال يجب ان يبلغ المتهم ويفهم فوراً بموضوع الاتهام مع ذكر الدلائل ، وترسل اضارته الي مراجع القضاء ذات الصلاحية في فترة اقصاها اربع وعشرين ساعة ، وتمهد مقدمات محاكمته في اسرع وقت ممكن . ويعاقب المتخلف عن العمل ، وفق القانون .

الاصل الثالث والثلاثون :

لا يجوز تبعيد اي شخص عن محل اقامته ولا منعه عن الإقامة في محل يرغب فيه ولا اجباره على الإقامة في محل خاص الا في موارد يقررها القانون .

الاصل الرابع والثلاثون :

مراجعة القضاء حق مسلم لكل فرد ، ولكل شخص ان يراجع المحاكم ذات الصلاحية لأحقاق حقه .

ومن حق جميع افراد الامة ان يكون لديهم امكانية مراجعة المحاكم ذات الصلاحية ، ولا يجوز منع اي شخص عن المراجعة الى محكمة له حق مراجعتها بموجب القانون .

الاصل الخامس والثلاثين :

يحق اختيار المحامي الوكيل لكل من المدعي والمدعى عليه في جميع المحاكم ، فان لم يتمكنوا من اختيار المحامي وجب توفير امكانية اختيار المحامي لهما .

الاصل السادس والثلاثين :

يجب ان يكون احكام العقوبات وتنفيذها من طريق المحكمة ذات الصلاحية وبموجب القانون .

الاصل السابع والثلاثين :

الاصل البراءة ، ولا يوصف احد بالجرم حسب القانون الا اذا ثبت جرمه في محكمة ذات صلاحية .
ويعاقب المخالف لهذا الاصل وفقاً للقانون .

الاصل الثامن والثلاثين :

يمنع من اجراء اي نوع من التعذيب للاقرار او التقرير ، ولا يجوز الاجبار على ذلك على الادلاء بالشهادة او اليمين ، واذا حصل اي من ذلك بالاجبار فلا عبء به ولا قيمة له ، ويعاقب المتخلف عن هذا الاصل طبق القانون .

الاصـل التاسع والثلاثين :

يمنع هتك كرامة وشرف من اوقف او سجن او ابعد بحكم القانون
باي صورة كان الهتك، وهو يوجب العقوبة .

الاصـل الاربعون :

لا يحق لأحد ان يجعل تصرفه في حقه وسيلة للأضرار بغيره، ا و
وسيلة للتعدّي على المنافع والمصالح العامة .

الاصـل الواحد والاربعين :

انّ الانتماء الى ايران حق مسلم به لكل فرد ايراني، ولا يجوز للدولة
ان تسلب هذا الانتماء عن اي ايراني الا بطلبه او انتماؤه الى دولة
اخرى .

الاصـل الثاني والاربعين :

يجوز للمنتمين الى دولة غير ايران ان يلتحقوا بالدولة الايرانية
في حدود القوانين، وانما يمكن سلب هذا الانتماء عنهم فيما اذا قبلتهم
دولة اخرى بالانتماء، او بطلب منهم .

x x x

الفصل الرابع

الاقتصاد والامور المالية

الاصـل الثالث والاربعين :

يبتني اقتصاد الجمهورية الاسلامية الايرانية على اساس الضوابط

التالية ، لضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع ، وقلع جذور الفقر والحرمان وتأمين حاجات الانسان في مسيرة الكمال مع الحفاظ على حريته :

١- تأمين الحاجات الاساسية : السكن ، والتغذية ، والكسوة ، والصحة ، والعلاج ، والتعليم والتربية ، وتهيئة الامكانيات اللازمة لتشكيل الاسرة للجميع .

٢- تأمين امكانيات العمل للجميع ، واثاحة وسائل العمل لكل القادرين عليه الفاقدين لها ، بصورة منظمات تعاونية ، عن طريق الدين بدون ربا او اي طريق مشروع آخر لايجر الي اكتناز الثروة في ايدي افراد او طبقات خاصة ، ولا تجعل من الدولة رب عمل مبر ومطلق ؛ وهذا يجب ان يتحقق مع مراعاة الحاجات الضرورية التي تفرض نفسها على التخطيط الاقتصادي للدولة في كل مراحل الانماء .

٣- تنظيم المخطط الاقتصادي للدولة بصورة يكون كيفية العمل وساعاته ومضمونه بحيث تبقى لكل فرد مع عمله الفرصة والقدرة الكافية لتربية نفسه المعنوية والسياسية والاجتماعية ، واشتراكه النشط في قيادة الدولة والوطن ، وتصعيد مهارته وقدرته على الابداع .

٤- رعاية حرية اختيار العمل ، وعدم اجبار الافراد بعمل معين ومنع استثمار عمل الآخرين .

٥- منع الاضرار بالآخرين ، والحصر التجاري ، والاحتكار ، والربا ، وسائر المعاملات الباطلة والحرام .

٦- منع الاسراف والتبذير في جميع الشؤون المتعلقة بالاقتصاد ، سوا ٦ في المصارف ، والرأسمال ، والانتاج والتوزيع والخدمات .

٧- الاستفادة من العلوم والفنون ، وتربية الافراد الماهرين بنسبة الحاجة لتوسعة وتطوير الاقتصاد الوطني .

٨- المنع عن سلطة الاقتصاد الاجنبي على اقتصاد البلاد .

٩- التأكيد على زيادة الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي لتأمين الحاجات العامة وللوصول بالبلاد الى مرحلة الاكتفاء الذاتي والتحرر عن التبعية الاقتصادية .

الاصل الرابع والاربعين :

يبتني النظام الاقتصادي للجمهورية الاسلامية الايرانية على اساس ثلاثة اقسام : حكومي ، وتعاوني ، وفردية (خصوصي) مع تخطيط منظم وصحيح .

القسم الحكومي يشمل جميع الصناعات الكبرى ، والتجارة الخارجية ، والمعادن الكبرى ، والبنوك ، والتأمين ، وتأمين الطاقة ، والسدود وشبكات المياه الكبرى ، والراديو والتلفزيون ، والبريد والتلغراف والهاتف ، والخطوط الجوية والبحرية والبرية الحديدية وطرقها والطرق العامة وامثال ذلك ، فهي ملكية عامة تحت تصرف الدولة .

القسم التعاوني : يشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للانتاج والتوزيع في المدينة والقرية طبق الضوابط الاسلامية .

القسم الخاص الفردي : يشمل ذلك القسم من الزراعة والحيوان والصناعة والتجارة والخدمات ، المكمّل للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني .

ان قانون الجمهورية الاسلامية يضمن الحماية عن الملكية في هذه الاقسام الثلاثة ما كان موافقاً لسائر اصول هذا الفصل ، غير خارج عن حدود قوانين الاسلام ، وما زال موجِباً للنمو الاقتصادي للبلاد غير مضر بالمجتمع .

وسيعين القانون شرائط كل قسم وحدوده وضوابطه بالتفصيل .

الاصـل الخامس والاربعين :

انّ الانفـال والثروات العامة من قبيل الاراضي الموات والمتروكة ،
والمعادن ، والبحار ، والبحيرات ، والانهار ، وسائر المياه العامّة ،
والجبال ، والوديان ، والغابات ، والآجام ، والمراتع غير الحريم والحـمى
وما لا وارث له ، وما لا مالك له ، والاموال العامة التي تسترد من الغاصبين
تكون كلها تحت اختيار الحكومة الاسلامية ليعمل فيها طبقاً للمصلحة
العامة . وسيعين القانون كيفية الاستفادة منها وتفصيلها .

الاصـل السادس والاربعين :

لكل احد ما يحصل عليه من عمله وكسبه المشروع ، ولا يجوز لأحد
ان يسلب امكان الكسب والعمل من الآخرين بحجبة ملكيته لعمله وكسبه .

الاصـل السابع والاربعين :

الملكية الشخصية المشروعة محترمة ، وسيعين القانون ضوابطها .

الاصـل الثامن والاربعين :

يجب ان لا يكون هناك اي تمييز في التمتع بالمنابع الطبيعية
والاستفادة من الدخل الوطني في المحافظات وتوزيع النشاطات الاقتصادية
بين المحافظات والمناطق المختلفة من البلاد ، بحيث تجد كل منطقة
رأس المال والامكانات اللازمة المتكافئة مع حاجاتها واستعدادها للنمو .

الاصـل التاسع والاربعين :

انّ الدولة مكلفة بان تسترد الثروات الناشئة من الربا ، والغصب ،
والرشوة ، والاختلاس ، والسرقه ، والقمار ، وسوء التصرف في الوقف ،

وسوء التصرف في المقاطعات والمعاملات الحكومية ، وبيع الاراضي الميَّنة والمباحات الاصلية ، وارباح اماكن الفساد ، وسائر الموارد غير المشروعة فتردها الى اصحابها الحقيقيين ، وعند عدم العلم بهم توصلها الى (بيت المال) . ويجب ان ينفذ هذا الحكم مع الملاحظة والتحقيق والاثبات الشرعي ، عن طريق الحكومة .

الاصل الخمسون : - في كفايتها مدرمه لفضه قنم

لا يجوز وضع اي نوع من الضرائب الا بموجب القانون ، وسيعين القانون موارد الاعفاء والعفو والتخفيف .

الاصل الواحد والخمسين :

يجب على الدولة ان تحضر مخطط ميزانيتها السنوية لجميع البلاد كما يتقرر في القانون فتسلمه الى المجلس الوطني للشورى للملاحظة والتصويت عليه ، وكل تغيير في ارقام الميزانية يجب ان يكون وفقاً لما يتقرر في القانون .

الاصل الثالث والخمسين :

يجب ان تجتمع جميع محاصيل الدولة في حسابات : (الخزانة العامة) وانما توفى المصاريف في حدود الاعتبار المصوت عليه في المجلس بموجب القانون .

الاصل الرابع والخمسين :

يجب ان يكون : (ديوان الحسابات الحكومية) تحت اشراف المجلس الوطني للشورى ، وسيتعين نظام مؤسسة الديوان ودوائره في طهران ومراكز المحافظات بموجب القانون .

الاصل الخامس والخمسين :

يلاحظ (ديوان الحسابات) جميع محاسبات الوزارات ، والمؤسسات والشركات الحكومية ، وسائر الاجهزة التي تدار بميزانية الدولة بصورة من الصور ، على ما يقرره القانون ، بحيث لا يتجاوز اي مصرف عن كمية الاعتبار المعين ، ويكون كل مصرف في محله المقرر . ويجمع الديوان : الحسابات والاسناد والمدارك المتعلقة وفق القانون ، ويسلمها الى المجلس الوطني للشورى مع اخبار تفريغ الميزانية لكل سنة ، وملاحظات نفس الديوان . ويجب ان توضع هذه الاخبار في متناول العموم .

هـ كتابه مديرة له

